بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي التاسع

نحو استراتيجية مصرفية لتمويل الأعمال الصغيرة والأسر المنتجة في السودان

إعداد:

دكتور/ بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم – قسم الاقتصاد جامعة الخرطوم

ومستشار الاسر المنتجة بالبنك الاسلامي السوداني

وسكرتير عام الجمعية السودانية لتنمية وتطوير الاعمال الصغيرة والحرفية

بسم الله الرحمن الرحيم

(مركز البحوث والنشر والاستشارات – اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية)

المنتدى المصرفي التاسع

نحو استراتيجية مصرفية لتمويل الأعمال الصغيرة والأسر المنتجة في السودان

دكتور/ بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم - قسم الاقتصاد جامعة الخرطوم

ومستشار الاسر المنتجة بالبنك الاسلامي السوداني

وسكرتير عام الجمعية السودانية لتنمية وتطوير الاعمال الصغيرة والحرفية*

الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة اربعة محاور اساسية فى تمويل صغار المنتجين والاسر المنتجة، تتلخص هذه المحاور في السياسة التمويلية لبنك السودان السياسات الحكومية الخاصة بتمويل القطاع، وحجم وشروط وصيغ التمويل المصرفي للقطاع ودور المهتمين وذوي الاختصاص فى التنسيق فيما بينهما وبين النظام المصرفي فى وضع اقتراحات بناءة للمساعدة فى تمويل القطاع. توصلت الدراسة الى عدة مقترحات نتمني من جهات الاختصاص تبنيها كموجهات عامة تساعد فى النهوض بهذا القطاع.

مقدمة:

تعرضت ادبيات الاعمال الصغيرة لمختلف الاراء حول معوقات نمو القطاع. وتساءلت عن ما اذا كانت المعوقات الداخلية والخارجية شيئا حاسما فى تنمية القطاع. من هذه المعوقات نجد ان انعدام المنظم الناجح كعائق داخلي ظهر ابان الستينات والسبعينات. في الثمانيناتبدا الاهتمام بالمنظم يقل شيئا فشيئا فى هذه الادبيات حيث تركزت الادبيات الحديثة على العوامل الخارجية خاصة المصاعب المتعلقة بالوصول الى اسواق المواد الخام والانتاج والتقانة بالاضافة الى انعدام التسهيلات الائتمانية. في هذا المجال اوضحت الدراسات التجريبية ان الاعمال الصغيرة لا تحظي بدرجة كبيرة فى الحصول على الموارد المالية من القطاع المالي المنظم والسبب الاساس وراء ذلك يرجع الى كثرة عنصر المخاطرة وعدم وجود الضمان المناسب والتكاليف الادارية الباهظة لدي صغار المنتجين. هذا بالاضافة الى عدم تناسب الاجراءات المصرفية الروتينية فى حالة البني المنتشرة بدرجة واسعة وغير المتجانسة لصغار المنتجين. حتي المحاولات التى تمت فى ايجاد ضمان للقروض الجماعية المؤسسية لم تغير من اسلوب البنوك التجارية نسبة لغياب الثقة فى هذه الضمانات واعتبارها مخاطرة اخري لات قل عن سابقتها.**

---

* ملحوظة: الاراء الواردة فى هذه الورقة تمثل وجهة نظر الكتاتب وليست بالضرورة تمثل وجهة نظر البنك الاسلامي السوداني أو الجمعية السودانية لتنمية وتطوير الاعمال الصغيرة والحرفية.

** بدر الدين عبدالرحيم ابراهيم السياسات مقابل البرامج فى تنمية الصناعات الصغيرة فى السودان، مجلة المقتصد، العدد 13 بنك التضامن الاسلامي الخرطوم 1992م.

هذه الدراسة تتعلق بالتجربة السودانية فى تمويل الاعمال الصغيرة والاسر المنتجة كاحد العوامل الخارجية التي تعيق تنمية القطاع، تحاول الدراسة عرض الجوانب الأساسية للتمويل المصرفي الإسلامي للقطاع، تتلخص الدراسة فى انه وبالرغم من الاهتمام والاجتهاد حديث من النظام المصرفي فى السودان فى تمويل الاعمال الصغيرة والاسر المنتجة الا ان التجربة تنقصها بعض الإضافات الملحة، كما انها افرزت بعض القصور وتحتاج الى تقويم وتعديل من قبل النظام المصرفي والسياسات القومية، فى هذه الدراسة نطرح بعض المقترحات أملين أن يشارك ذوي الاختصاص والمصرفيين وصناع القرار والمهتمين فى تعديلها (إذا لزم الأمر) وتبنيها كموجهات عامة في هذا الصدد.

(2) ضرورة الاهتمام بتمويل الاعمال الصغيرة والاسر المنتجة:

الاهتمام بتمويل الاعمال الصغيرة والحرفية بما في ذلك الاسر المنتجة من جانب النظام المصرفي بدأ متأخراً بالرغم من ان الندعوة لهذا الامر تمت قبل حوالي العشرين عاماً. ففي دراسته عن قطاع الحرفيين قدم بروفسير محمد هاشم عوض عدة اقتراحات لتنمية القطاع اهمها ضرورة قيام صندوق (يمكن ان يتطور الى بنك) لتمويل الحرفيين تمويلا ميسراً وذلك باستعمال قاعدة المشاركة فى الارباح والخسائر.[۞]

ضرورة الاهتمام بتمويل الاعمال الصغيرة له ثلاثة جوانب هامة:-

1) تدني الدخل الحقيقي وعدم المساواة فى توزيعه بالاضافة الى تدهور المؤشرات الاقتصادية تدعو الى اتباع استراتيجية للتنمية مقرونة بالمساواة فى توزيع الثروة وتحقيق الرضا الاجتماعي. لذا نري ضرورة الاهتمام فى الاستثمارات التنموية على الشرائح المتعددة والاكثر فقراً المتمثلة فى المشروعات صغيرة الحجم ومشروعات الاسر المنتجة.
2) ضرورة تمويل القطاع تاتي تحقيقاً لمقاصد الشريعة الاسلامية فى ترسيخ العدالة الاجتماعية والتكافل واستثمار المال ليلبي متطلبات وحاجيات المجتمع واستغلاله لمحاربة الفقر والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وتشجيع المهارات الفردية.
3) لا توجد إحصاءات عن إسهام قطاع الأعمال الصغيرة فى الناتج القومي الاجمالي والقطاع الصناعي ولكن بعض الدلائل تشير إلى أهمية القطاع، ففي المسح الصناعي للعام 1981م وجد ان حوالي 95% من الوحدات العاملة فى القطاع الصناعي صناعات صغيرة الحجم، هذه تستحوذ على 10% من راس المال واكثر من 35% من الانتاج الصناعي واكثر من 40% من القيمة المضافة فى القطاع الصناعي بالاضافة الى مزايا صغر حجم الاستثمار فى القطاع مرتبطاً بفرص العمالة ومقابلة الطلب على السلع والخدمات على المستوي

[۞] محمد هاشم عوض (الحرفيين:دراسة اقتصادية)، مطبوعات سكرتارية التنمية والخدمات، الاتحاد الاشتراكي السوداني 1975م.
انظر أيضا بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، (إعادة أعباء الحرف السودانية)، السودان الحديث، 17 نوفمبر 1994م.

المحلي والانتشار الجغرافي وصقل المواهب والمهارات والابتكار. هذه بعض المزايا التى يتمتع هبا الانتاج الصناعي صغير الحجم والمشروعات الصغيرة الاخري والتى تمثل ضرورة اخري فى الاهتمام بتمويل القطاع لمصلحة الاقتصاد القومي والقطاع الصناعي.

(3) السياسات التمويلية وقطاع الاعمال الصغيرة والتمويل المصرفي:

تمشياً مع اسلمة البنوك درج بنك السودان باصدار السياسة التمويلية والنقدية بدلاً من السياسة النقدية كما كان فى السابق. بدأ بالسياسة التمويلية للعام 95/94 بدأإ الاعتراف بقطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة كواحد من القطاعات ذات الاولوية فى التمويل المصرفي اسوة بالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الصادر والتعدين والنقل والتخزين. ضمن السياسات التمويلية للعام 95/94 والسياسة التمويلية يوليو - ديسمبر 1995م تسهيلات وشروط ميسرة لهذا القطاع تتلخص فى الاتي:-[۞]

1. فى الفقرة 3 من السياسة التمويلية للعام 95/94 تحددت المضاربة المقيدة والصيغ الاخري للتمويل كصيغ لتمويل القطاع. كما تحدد الحد الاعلي للتمويل بمبلغ مليون جنيه رفع الى 3 مليون جنيه فى السياسة التمويلية يوليو - نديسمبر 1995م (الفقرة3). كما حددت السياستين التمويليتين البنوك فى اتخاذ الضمانات المناسبة عند تمويل القطاع دون تحديد هذه الضمانات أو استثناء أي من انواع الضمانات المعمول بها فى النظام المصرفي.
2. في الفقرة 1/6/ب فى السياسة التمويلية 95/94 تحددت نسبة القسط الاول في المرابحة بحيث لا يقل عن 15% من قيمة السلعة بالنسبة للحرفيين والمهنيين. في الفقرة 1/6/ج والخاصة بصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة يجوز للبنك تأخير فترة دفع القسط الاول ليدفع ضمن اقساط مبلغ التمويل. فى السياسة التمويلية يوليو - ديسمبر 1995م تم الغاء القسط الاول بين بيع المرابحة وتقرر ان يتم سداد قيمة السلعة حسب الاتفاق بين البنك والعميل.
3. فى السياستين التمويليتين تقرر ان لا تقل نسبة مشاركة العميل عن 15% من اجمالي التمويل فى حالة التمويل بصيغة المشاركة، اما في حالة صغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة تكون نسبة المشاركة حسب الاتفاق مع العميل (انظر الفقرة 2/6/ج فى السياسة التمويلية 95/94 والفقرة 6 هـــ في السياسة التمويلية يوليو - ديسمبر 1995م).
4. الهامش الادني للمرابحة لصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة تحدد ب 15% في العام (انظر الفقرة 2/7).

[۞] انظر المسح الصناعي في السودان اليونيدو 1981م.

بالرغم مما جاء فى السياستين التمويليتين من اعتراف باهمية القطاع ومنحه اولوية فى التمويل بالشروط الميسرة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخري، الا ان القطاع لم يستفيد الاستفادة المرجوة من التمويل للاسباب الاتية:-

1. عدم تحديد نسبة معينة من اجمالي التمويل للقطاع ووحداته المختلفة وضم تمويل القطاع لنسبة 90% النسبة التى منحت للقطاعات ذات الاولوية (الفقرة 4 من السياسة التمويلية للعام 95/94 والسياسة التمويلية يوليو - ديسمبر 95). عدم تحديد هذه النسبة لا يشجع النظام المصرفي فى تمويل القطاع اذا كانت هنالك فرصة اكبر بضمانات قوية فى القطاعات الاخري ذات الاولوية.
2. عدم وجود تعريف محدد للجهة المستهدفة، بضم قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة. هنالك تداخل بين هذه القطاعات وفي نفس الوقت اختلافات فى خصائص كل وحدة من وحدات القطاع.[۞]

ان تعريف السياسات التمويلية للقطاع باستغلال حجم التمويل وان كان كافيا لمعرفة نوع القطاع ولكنه ليس كافيا لمعرفة نوع الوحدات المراد تمويلها، كما ان اختلاف المفاهيم قد يؤدي الى استغلال موارد النظام المصرفي فى غير ما هو موضوع له فى السياسة التمويلية.

نتجه لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسة التمويلية فقد لجأت البنوك الى تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع. ففرع الحرفيين لبنك فيصل الاسلامي عرف الحرفيين كما جاء فى تعريف اتحاد اصحاب الحرف والصناعات الصغيرة وهو النشاط الانتاجي لانتاج سلع وخدمات بدون استعمال الالات المعقدة. وفي مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية عرف قطاع الانتاج الصغيرة بحجم راس المال وعدد العمالة (ويشمل التعريف الاسر المنتجة). وفي البنك الاسلامي السودان اتجه البنك فى تعريف الجهة المستهدفة (الاسر المنتجة) من واقع التجربة مراعيا الجانب الاجتماعي والاقتصادي. الهيكل الاجتماعي للاسرة المنتجة من الرجال والنساء يشمل الاسرة بمعناها الضيق والعريض والتى لها المهارة والخبرة والرغبة فى عمل اقتصادي صغير الحجم ليس بالضرورة ان يكون محصورا بداخل المنزل فى مجال الانتاج والخدمات بهدف توفير السلع والخدمات لسكان المنطقة باسعار معقولة وزيادة دخل الاسرة المستهدفة بصورة معقولة. تعريف البنك الاقتصادي للوحدة الانتاجية يتبع لمفهوم القطاع غير المنظم كما عرضته منظمة العمل الدولية والذي يشمل الخصائص التالية: سهولة الدخول فى القطاع/ العمالة المكثفة/ صغر الحجم/ الاعتماد على الموارد المحلية/ التقنية غير المعقدة/ والمهارة المكتسبة خارج النظام التعليمي المنظم. يشمل هذا التعريف الاسر المنتجة التى تقوم بالعمل فى مجال الحرف القطاع غير المنظم والنشاطات المدرة للدخل والاعمال الصغيرة عموماً.

[۞] انظر بد الدين عبدالرحيم "معوقات التمويل فى مشاريع الاسر المنتجة والسياسة التمويلية للعام 1995/94م" السودان الحديث 11أغسطس 1994م.

هذه الاجتهادات من النظام المصرفي فى تعريف القطاع يعيبها التركيز على انــواع محددة من الانتاج صغيرة الحجم على حساب الطبقات الاخري الواردة فى السياسة التمويلية.

3. نسبة لعدم تحديد نوع الصيغة التمويلية التى يجب استعمالها فى كل حالة من حالات التمويل. مثلا استغلال صيغة المشاركة فى تمويل راس المال العامل والمشاركة المتناقصة والمرابحة فى تمليك وسائل الانتاج والاعتماد على المشاركات فى قطاع الاعمال الصغيرة عموما بنسبة محددة كحل لغياب الضمانات فى كثير من الاحايين ولوجود الحالة التضخمية فى الاقتصاد ولانها تمثل جوهر التمويل الاسلامي المصرفي.

نسبة لغياب تحديد انواع الصيغ التمويلية فقد اعتمدت البنوك المرابحة كصيغة تمويلية اساسية لقطاع الاعمال الصغيرة عموماً بلغت فى كثير من الاحيان نسبة 100% نسبة لسهولة تطبيقها واعتمادها على ضمانات معقولة للنظام المصرفي. الاستثناء الوحيد هو البنك الاسلامي السوداني والذي بلغت حجم التمويل للمشاركات من اجمالي التمويل حوالي 20% فى مجال الاسر المنتجة. ان استغلال صيغة المرابحة بشروطها وضماناتها المعروفة حدت من لجوء صغر المنتجين للنظام المصرفي بالرغم من التسهيلات التى وضعت فى السياسة التمويلية.

4. بالرغم من السياسات التفضيلية الخاصة بصغار المنتجين فى السياسة التمويلية الا ان ضعف الكثير من السياسات التفضيلية القومية ادي الى تقلص عدد المستفيدين من النظام المصرفي فى التمولي. كل المستفيدين من التمويل فى هذا القطاع (بما فى ذلك الاسر المنتجة) عليهم ابراز شهادة خلو طرف من الضرائب والزكاة ودفع مبلغ الدمغة ونسبة 2% كضريبة تمويل هذا بالاضافة للرسوم البنكية الاخري باستثناء الرسوم البنكية فان نسبة ضريبة التمويل ورسوم الدمغة وصلت الى 86% من اجمالي الرسوم المقرر دفعها فى العملية. فى تمويل مشروع اسر منتجة فى مجال الصابون بصيغة المشاركة حيث ساهم البنك بمبلغ 500.000 جنيه سوداني والعميل بمبلغ 62.000 جنيه سوداني وقبل بدء العملية على العميل دفع الرسوم التالية:-

2% ضريبة تمويل	10.000
رسوم دمغة	2.500
رسوم بنكية	1.935
تكاليف ادارية	500

المجموع 14.935 ❁

من الملاحظ فى هذه العملية:

(أ) الرسوم الحكومية (ضريبة التمويل ورسوم الدمغة) تعادل 86% من اجمالي الرسوم.

(ب) جملة الرسوم البالغ دفعها تعادل 3% من اسهام البنك و 24% من اسهام العميل.

ضريبة التمويل المفروضة لمبلغ الثلاثة ملايين (الحد الاعلي لتمويل القطاع) تعادل ستون الف من الجنيهات السودانية هذه النسبة تعتبر عالية اذا ما قورنت بحجم التمويل والامكانيات الضيقة للجهة المستهدفة.

يمكن القول بان من الصعب على البنوك خفض هامش المرابحة ووضع ضمانات اكثر مرونة وزيادة حجم التمويل للقطاع فى ظل غياب الدعم الحكومية ممثلا فى تعديل السياسات الخاصة بالتمويل نحو القطاع.

5. من السلبيات التى حدت من استفادة صغار المنتجين من التمويل المتاح هي عدم وجود الضمانات الكافية بالرغم من المرونة في اتخاذ الضمانات المناسبة عند تمويل القطاع كما جاء فى السياسات التمويلية ليس هنالك نظام فى السودان لتسجيل ورهن الالات والمعدات. لذلك تلجأ البنوك فى تمويل القطاع الى الضمانات المتعددة والتي تتلخص فى واحد أو مجموعة من الضمانات التالية: ضمان شخصي/ شيكات اجلة/ ضمان ملكية السلعة/ ضمان صناديق التأمين الاجتاعي/ الرهن الحيازي وضمان عقاري (فى احوال نادرة).

لكل هذه الاسباب فان حجم التمويل المصرفي لقطاع الاعمال الصغيرة عموماً لم يتعدي 7% من جملة التمويل الكلي وفي كثير من الاحيان نسبة التمويل اقل من 5%.

(4) بعض المقترحات فى مجال التمويل المصرفي لقطاع الاعمال الصغيرة والاسر المنتجة:

من السلبيات التى حدت من التمويل المصرفي للقطاع كما زكرنا انفاً هي عدم وجود الضمانات الكافية. بمبادرة من مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية هنالك محاولة جادة فى انشاء جهاز قومي خاص (صندوق ضمان مخاطر الاستثمارات الصغيرة) ممول من المصارف والجهات الاخري يساعد فى تشجيع عملية التمويل للاعمال الصغيرة بتوفير الضمان المناسب ويستهدف بصورة رئيسية قطاع الحرفين وصغار المستثمرين (بما في ذلك الاسر المنتجة) المهنيين والشباب والخريجين غير المستوعبين وفائض العمالة وارباب المعاشات.❁ يهدف الصندوق المقترح الى العمل فى توفير التمويل بطريقة ميسرة وفق

❁ انظر مصطفي جمال الدين عبدالله "صيغة المشاركة لتمويل الاعمال الصغيرة: المشاكل وتعديلات مقترحة"، ودمغة قدمت فى ورشة العمل حول المشاركة كصيغة لتمويل الاعمال الصغيرة القاهرة 13/10 يونيو 1995م، ص15، (باللغة الانجليزية).

❁ مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، صندوق ضمان مخاطر الاستثمارات الصغيرة، مسودة أولية.

اجراءات عملية وعملية مرشدة تعتبر وثيقة ضمان مقبولة لدي مؤسسات التمويل المحلية والفئات المستهدفة. تعتبر هذه التجربة هي الاولي من نوعها فى السودان حيث لم تلجأ البنوك فى الماضي الى مثل هذا النوع من الضمان. اننا نري اهمية هذا الصندوق فى توفير الضمان المناسب كما نتطلع الى اكتمال اجراءاته وعمله فى اسرع فرصة ممكنة وننوه الى اهمية خلق وسيلة لتسجيل المعدات والالات كاجراء اساس فى عمل الصندوق.

كما نري فى صيغة المشاركة (بنوعيها الدائمة والمتناقصة) صيغة مثلي لتمويل صغار المنتجين خاصة في حالة عدم وجود الضمانات[❁❁] ولكن ندعو الى تخفيف الضمانات الخاصة بالتقصير والتعدي وتقليل أو الغاء الرسوم المفروضة على التمويل.

نحن نؤمن بأن صيغة المشاركة هي الصيغة المثلي فى التعامل مع صغار المنتجين فى حالة معدلات التضخم العالية كما هو الحال فى السودان. كما انها صيغة اسلامية عادلة ومرنة تعمل على مشاركة الارباح والخسائر ولاتشترط الضمان، سهلة الفهم، تخلط الجهد مع راس المال، تحدد المسئولية بصورة لاترهق المستثمر الصغير بشيكات آجلة.

اننا ومن واقع التطبيق العملي لهذه الصيغة في مجال الاعمال الصغيرة فى السودان نري بعض التحفظات اهمها ارتفاع تكلفة المتابعة وعدم جود الية لاقناع صغار المنتجين بقبولها، غياب الاستقطاع الشهري من الارباح للعميل يخصم من ارباحه فى المشاركة (باعتبارها مشاركة رابحة) ارتفاع تكلفة المتابعة يجب ان يكون محور تفكير النظام المصرفي عند استغلال هذه الصيغة. دراسة امكانية وجود فروع متخصصة جغرافيا وانتشار الفروع ودخول التمويل الجماعي قد يساعد في خفض نفقات المتابعة.

ان من أهم إنجازات تجربة البنك الاسلامي الفروع المتخصصة للاسر المنتجة[❁❁❁] داخل الاحياء السكنية هي توفير القروض المؤسسية وتخطي عقبة تمويل الانتاج الصغيرة وذلك باستغلال الصيغ الاسلامية (خاصة المشاركة) وفي غياب الضمانات الكافية.[❁] بالرغم من هذه النجاحات الا ان التجربة افرزت بعض العقبات والتى توصلت اليها ورشة العمل حول فروع الاسر المنتجة وايجاد مشروعات استثمارية والتى عقدها البنك فى نوفمبر 1993م بالتعاون مع مؤسسة فردريش ايبرت الالمانية. تمثلت العقبات الاساسية في:

1. عدم وجود آلية للتنسيق بين البنك والجهات المهتمة بقضايا الاسر المنتجة.
2. عن وجود تعريف مجدد للاسر ا لمنتجة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

[❁❁] انظر بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم "محاولات مبتكرة فى تمويل امنشاءات صغيرة ومتوسطة الحجم. تجربة البنك الاسلامي السوداني". ورقة قدمت فى المؤتمر العالمي التاسع للمواسمي القاهرة مارس 1995م (باللغة الانجليزية).

[❁❁❁] ترجع فكرة فروع الاسر المنتجة للاستاذ محمد عثمان الخليفة المدير السابق للبنك الاسلامي السوداني الوزير الحالي للتخطيط الاجتماعي.

[❁] فى الورشة الخاصة بالمشاركة لتمويل الاعمال الصغيرة والتى قام بتنظيمها مركز تنمية الاعمال الصغيرة بجامعة قراندفيلد بانجلترا (القاهرة يونيو 1995م) حاولت الورشة من خلال استعراضها للتجربة السودانية فى تمويل الاعمال الصغيرة حاولت الاجابة على السؤال هل صيغة المشاركة الاسلامية يمكنها ان تحل محل/ تكمل التجربة الربوية ام ان نظام المشاركة يتميز محدودية التطبيق فى الدول التى تعاني من معدلات تضخم عالية. توصل المؤتمرون الي عالمية صيغة المشاركة كصيغة مثلي لتمويل الاعمال الصغيرة اسوة بتجربة قراميين بنغلاديش.

3. عدم وجود سياسات موجهة بصفة خاص لترقية وتطوير مشروعات الاسر المنتجة.
4. قلة الكوادر التى تجمع بين التاهيل والايمان بقضايا الاسر المنتجة وصعوبة معرفة تلك الكوادر.
5. عدم وجود خطة متكاملة وميزانية مخصصة للاتصال بالجهات المستهدفة ونشر الوعي وترويج المشروعات.
6. صعوبة وارتفاع تكلفة المتابعة لمشروعات الاسر المنتجة.
7. عدم وجود وعاء لاستقطاب الافكار الخلاقة التى تساعد فى تنمية وتطوير مشروعات الاسر المنتجة.

كما جاء في هذه المقترحات وفي مجال السياسة التمويلية لابد من تفريق الجهة المستهدفة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل ذلك كل الطبقات قطاع الحرفين والمهتمين وصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة. وتحديد نسب من التمويل الكلي للقطاعات ذات الاولوية لتمويل القطاع ونسبة التمويل بالمشاركة لتجسيدها لروح النظام الاسلامي وملائمتها لصغار المنتجين.

لعل من أهم المقترحات الخاصة بالتمويل هو ضرورة وجود آلية للتنسيق بين الجهات ذات الصيلة بقضايا صغار المنتجين والنظام المصرفي خاصة فى مجال تبادل الافكار لتطوير العمل المصرفي فى

د. بدرالدين عبدالرحيم ابراهيم

الخرطوم

5 يوليو 1995م.